



ما هو تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تطوير أعمال التدقيق في الشركات يحيى زلزلي محمد فرحات

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية في لبنان، لبنان

ملخص البحث:

يعالج البحث موضوع التدقيق وارتباطه بمبادئ الجودة الشاملة والتكامل فيما بينهم ، ولما كان تركيز مدقق الحسابات على مخاطر التدقيق المشار إليها بوجود انحراف في البيانات المالية أكثر من التفاته إلى عدم تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أعمال التدقيق ككل، الأمر الذي أدى أيضا إلى انتشار للسمعة السيئة عن مكتب التدقيق وأحيانا تعرضه للمسائلة القانونية والمقاضاة والمجازاة. و يعتبر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في التدقيق عملية مستمرة لأن نقاط الضعف تتغير مع الوقت لذلك واجهت المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جملة تحديات ورهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها وأبعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تقضي عليها، الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهةها ومن أجل الوصول أيضاً إلى تحقيق جودة التدقيق الذي يطمح لتحقيقها كل مدقق ويبحث عنها كل عميل والتي تتحقق بالدرجة الأولى عبر تخفيض المخاطر لأدنى حد ممكن.

تم اعتماد المنهج الوصفي لاختبار مدى صلاحية فرضيات البحث التي تقوم على علاقات ارتباط أو تأثير بين متغيرات البحث في مدى تأثير إدارة الجودة الشاملة على تخفيض مخاطر التدقيق ومدى الإستقلالية التي يتمتع بها المدقق. لقد اعتمد هذا البحث على أداة الاستبيان لدراسة التي شملتهم العناية، على نوعين من التحليل: (1) التحليل الوصفي عن طريق حزمة البرامج الإحصائية في العلوم الاجتماعية. (2) التحليل الكمي ويشمل هذا التحليل معاملات الارتباط (Correlation) لتحديد شكل العلاقة خطية أم غير خطية، ويرمز له بالرمز (R)، وقد تم استعمال معامل ارتباط سبيرمان في هذه البحث لمناسبته لطبيعة بيانات قائمة الاستبيان.



المقدمة:

تعتبر مهنة تدقيق الحسابات وظيفية إجتماعية تركز على تأدية خدمة تدقيق الحسابات، وتعتبر هذه الخدمة سلعة اقتصادية، وتستند على الثقة المتبادلة بين عضو المهنة والأطراف ذات العلاقة، وتعتبر من المهن الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وتتبع أهميتها كونها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

إن أصحاب الشركة وإدارتها ومستخدمي البيانات المالية يتوقعون من مدقق الحسابات اكتشاف الأخطاء والغش والعناصر الشاذة غير العادية التي تؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال، وأن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلال والموضوعية كما يتوقعون منه منع صدور البيانات المالية المضللة، مما يبرز الحاجة لتحقيق وضمان جودة أعمال التدقيق وذلك لتوفير القناعة للأطراف المعنية بأن أعمال التدقيق قد نفذت بدرجة عالية من الكفاءة والسرعة والاقتصاد مما يخدم الأهداف العامة للمجتمع ويضفي مزيداً من الثقة والمصداقية والاعتماد على عمل المدقق والإرتقاء بمستوى المهنة. إذاً يعتبر التدقيق من الخدمات الرئيسية لعالم الأعمال وللمجتمع أيضاً.

من هنا، أتت أهمية دراسة تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على عمليات التدقيق وعلاقتها بمخاطر التدقيق وتأثيرها على ممارسة المهنة بالنسبة لمدقق الحسابات وبالتالي تأثيرها على جودة مهنة التدقيق.

مشكلة البحث:

يتأثر التدقيق كعلم وكمهنة بالتغيرات الجوهرية المستمرة في بيئة النشاط الاقتصادي. ويعتبر الاتجاه المتزايد نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمنشآت كوسيلة مقترحة للتكيف مع التغيرات الحديثة وكمصدر حيوي لتحقيق ميزة تنافسية في ظل عولمة الأسواق مجالاً جديداً لمهنة التدقيق، وتتطلب هذه التغيرات ضرورة تحول المدقق من العمل التقليدي للتدقيق الذي يركز على المراقبة المالية والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية إلى نطاق أكثر حداثة وتلاؤماً مع الواقع من حيث متطلبات معايير الجودة الدولية (أيزو 9000) أو مع المفاهيم الأساسية والمقومات المرتبطة بإدارة الجودة الشاملة، خاصة أننا نعيش عصر الاستراتيجيات التنافسية التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى جودة في الإنتاج والخدمات لكسب الأسواق في ضوء معايير تحددها هيئات علمية وعالمية، بهدف تقديم منتجات ذات جودة عالية لكي تحوز على رضا العملاء، من ناحية وتضمن استمراريتها في السوق التنافسية من ناحية أخرى إلا أن تحقيق مركز تنافسي أفضل يتوقف على جودة تلك المنتجات في المدى البعيد ولكي يتحقق ذلك تحتاج الشركات إلى. تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في أنشطتها المختلفة (خضرا، 2008). الأمر الذي يلقي على مهنة التدقيق تحدياً جديداً يتمثل في تطوير آليات عملها واتساع مجالاتها لتشمل مراجعة متطلبات الجودة الشاملة. ومما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة.



ما هو تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تطوير أعمال التدقيق في الشركات؟

فرضيات البحث:

تسعى كل دراسة أكاديمية إلى الوصول إلى أهداف علمية من خلال طرح الفرضيات مسبقاً وإثباتها أو نفيها بمنهج واضحة، وتستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وجودة مخرجات التدقيق. ويشق من تلك الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

H1: " يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين جودة مهنة التدقيق".

H0: " لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين جودة مهنة

التدقيق".

الفرضية الثانية:

H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم التدقيق".

H0: "لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم

التدقيق".

الفرضية الثالثة:

H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر

التدقيق".

H0: " لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر

التدقيق".

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن عدم تطبيق مفهوم الجودة على أعمال التدقيق يترتب عليه نتائج خطيرة ومضلة للمطلعين على تقارير التدقيق لأن ما يميز أي مهنة هو تحملها لمسؤولياتها أمام المجتمع في كل ما تقدمه من خدمات.

لذلك فسوف تبحث هذه الدراسة في مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على جودة التدقيق وطبيعة العلاقة بينهما وتبرزها وتوضحها للمدققين وكذلك لجميع مستخدمي نتائج عملية التدقيق، من أجل التوصل إلى تحقيق الجودة وأيضاً سوف تقدم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق من أجل الإرتقاء بمهنة التدقيق، مما سيؤدي إلى إعادة الثقة في جودة التدقيق، لذا يتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة في غاية الأهمية للباحثين والمنظمين والمدققين وأصحاب المصالح من داخل وخارج قطاع الأعمال اللبنانية.



أهداف البحث:

لقد أشار عدد من الباحثين أن هنالك علاقة طردية بين مخرجات التدقيق وبين إدارة الجودة الشاملة ولتحقيق الجودة في عملية التدقيق يسعى المدقق إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى حدها الأقصى لأن هنالك تأثير على تحقق جودة التدقيق.

مفهوم وتعريف التدقيق:

إن كلمة التدقيق مشتقة من كلمة لاتينية معناها يستمع ويقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة البيانات المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية الفترة الزمنية المعلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

- **عملية التدقيق Audit process:** تمكّن المدقق بنتيجة عملية التدقيق من إبداء الرأي حول البيانات المالية بثقة عالية أو بتأكيد عالي ولكن ليست هذه الثقة العالية مطلقة أو ليس هذا التأكيد العالي مطلق بل هو معقول.

- **عملية المراجعة Review process:** تمكّن المدقق بنتيجة عملية التدقيق من الوصول إلى ثقة معتدلة أو تعديل معتدل وبالتالي لا يبدي الرأي، بل فقط يصدر تقرير بتأكيد سلبي.

في عام 1581 ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في البندقية. ومع زيادة الحاجة لهذه المهنة، ما لبث وأن قامت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة. وكان لبريطانيا فضل السبق في تنظيم هذه المهنة. وعندها أنشئت جمعية المحاسبين القانونيون عام 1854 ومن ثم في فرنسا عام 1881 والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 وألمانيا عام 1896.

ويعرف تدقيق الحسابات أيضاً: التحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المؤسسة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدماً بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير. (جمعة، 2009: 11)

يعرف التدقيق بأنه "عملية منظمة وموضوعية Organizational and objective للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول تصرفات وأحداث اقتصادية للتحقق من درجة تطابق هذه الحقائق مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر". (صبح، 2014: 50)

وتظهر ابرز معالم التطور في التعريف الحديث للتدقيق وهو تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association): "التدقيق هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة



والقارئ بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.

أهمية التدقيق:

إن التدقيق أعمق من المراجعة *Audit deeper than the Review* وان كان التعبيرين يستخدموا نفس الاستخدام. أصبحت مهنة التدقيق الداخلي حالياً تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظراً للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر البنوك والمؤسسات في أنحاء العالم.

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل الفحص و التحقيق و التقرير Examination، investigation and report، و يقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي يتم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع ، إما التحقيق فيقصد به امكانية الحكم على صلاحية البيانات المالية النهائية كتعبير سليم لعمال المشروع عن فترة مالية معينة ، وكدلالة عن و ضعة المالي في نهاية تلك الفترة. (الصباغ وآخرون، 2006: 9)

أهداف التدقيق: Audit Objectives:

لقد كان هدف التدقيق قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات ومطابقة البيانات المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك، ولكن هذا الهدف أيضاً قد تغير، حيث أصبح من واجب المدقق بتدقيق انتقادية Critical منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي فني محايد يضعه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين Shareholders عن نتيجة فحصه.

إن عملية التدقيق تهدف الى تدقيق عناصر البيانات المالية و نظام الرقابة الداخلية وفقاً لبرنامج تدقيق يوضع مسبقاً من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من إبداء رأيه Give his opinion حول البيانات المالية المعدة من قبل الشركة وفقاً للسياسات المحاسبية المحددة وكذلك ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييماً صحيحاً وبصورة أشمل وإذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً وما إذا كانت هذه الحسابات و البيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة وعادلة. (جمعة، 2009: 35)



أنواع التدقيق :

يوجد نوعان للتدقيق هما التدقيق الخارجي (تتم عمليات التدقيق من اشخاص من خارج المؤسسة)، والتدقيق الداخلي (وهي عملية يقوم بها موظفين من داخل المؤسسة).

التدقيق الخارجي

المدقق الخارجي هو عملية يقوم بها المدقق الخارجي المستقل بفحص البيانات المالية والسجلات المحاسبية بهدف إعطاء رأي عن مدى عدالة البيانات المالية والحسابات والتزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموماً *Generally Accepted Accounting Principles GAAP* أو معايير التقارير المالية الدولية *International Financial Reporting Standards IFRS*.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي يقوم به المدقق الداخلي *Internal Auditor* وهو موظف ضمن الشركة، ويهدف لتزويدها بمعلومات لاستخدام الإدارة، وغالباً تكون معلومات التدقيق الداخلي للاستخدام داخل الشركة وليس خارجها. (Christodoulou, 2011: 30)

وأيضاً هناك أنواع متعددة من التدقيق أهمها:

- **التدقيق الكامل Full audit:** وهنا يقوم المدقق بفحص القيود و المستندات و السجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة البيانات المالية ككل و هذا النوع من التدقيق تدقيقاً تفصيلياً.
- **التدقيق الجزئي Partial audit:** حيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها كأن يدقق النقدية فقط.
- **التدقيق النهائي Final audit:** حيث يقوم المدقق بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وتحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي.
- **التدقيق المستمر Continuous Audit:** حيث يقوم المدقق بتدقيق الحسابات بصورة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها. (التميمي، 2004)
- **التدقيق الإلزامي Compulsory auditing:** وهو ذلك التدقيق الذي نص عليه القانون بموجب قانون الشركات على وجوب تدقيق حسابات الشركة المساهمة تدقيقاً إلزامياً
- **التدقيق الاختياري Optional Checking:** وذلك الذي يطلبه أصحاب المشروع دون وجود إلزام قانوني على وجوب القيام به.
- **التدقيق العادي Standard Auditing:** وهو ما سبقت الإشارة إليه من انه فحص البيانات المثبتة بالسجلات و الدفاتر و التأكد من صحة البيانات المالية و مدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي للخروج برأي فني محايد



- الفحص لغرض معين Examination for a particular purpose: ويكون التدقيق من أجل الوصول إلى حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها التدقيق (عبد الرزاق، 1999: 32)

عناصر التدقيق:

- التدقيق عملية منظمة
- جمع وتقييم الأدلة
- تحديد مدى تماشي مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة
- توصيل النتائج لمستخدميها . (Walter, 2004)

لمحة تاريخية ودولية عن التدقيق:

International and historical overview of auditing

تعود مهنة تدقيق الحسابات إلى حاجة أصحاب الشركة وإدارتها والطرف الثالث من مستخدمي البيانات المالية إلى التحقق من صحة هذه البيانات التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها والتأكد من مطابقتها تلك البيانات للواقع ونذكر أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة General accounts، ومن ثم اتسع نظام التدقيق فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة وخصوصاً بعد التطور الذي حدث في مجال علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج Double entry system، فقد أدت سهولة استخدام النظام إلى انتشار تطبيقه الأمر الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق فقد نشأت حاجة أصحاب العمل إلى تدقيق حساباتهم للتأكد من دقة الحسابات الختامية و البيانات المحاسبية و مركزهم المالي.

وكلما زاد حجم الشركة زادت أهمية التدقيق وعمل المدققين ومطابقة لحال المشروع ولقد ظهرت أول منظمة في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581، كما أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة عندما أنشئت " جمعية المحاسبين القانونيين " عام 1854 برغم أن المهنة نشأت قبل ذلك بكثير أي عام 1773 وقد جاء في قانون الشركات عام 1862 ما ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب شركات بأموالهم، أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881، والولايات الأمريكية المتحدة عام 1882 (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916)، وألمانيا عام 1896، وكندا عام 1902، وأستراليا عام 1904، وفنلندا عام 1911. (Abdel-Khalik, 2003)

أما في العالم العربي فكانت مصر هي السبّاقة في هذا المجال عام 1909 وقد أنشئت " جمعية المحاسبين و المدققين المصرية " عام 1946، وقد تحولت الجمعية على نقابة بمقتضى القانون رقم 394 لسنة 1955، وقد أصدرت النقابة دستوراً لمهنة المحاسبة و التدقيق ينظم أعمال و سلوك المهنة وآدابها Behavior and ethics of the profession، و مسؤوليات المحاسبين وحقوقهم وواجباتهم Rights and



- duties، أما في لبنان وسوريا فلم يكن لمهنة التدقيق تلك المكانة التي كانت عليها في مناطق النفوذ البريطاني لأنها كانت واقعة تحت الاستعمار الفرنسي.
- ✓ الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م: كان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة Precision، و منع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية.
- ✓ الفترة من 1500م حتى 1850 م : لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية . غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية
- ✓ الفترة من 1850م حتى 1905 م : شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م
- ✓ الفترة من 1905 م إلى يومنا هذا : هم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذلك الاعتماد على نظام الضبط الداخلي بدرجة كبيرة في عملية التدقيق واصبح غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد Independent and Neutral Checker ابداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

إن تطور المهنة في كل من البلدان أنفة الذكر مدين للسياسات المالية والضريبية فيها، و ذلك لأن تطور السياسة المالية للدولة وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل قد أظهر نوعاً جديداً من الرقابة هو الرقابة الضريبية، ومن أدواتها التدقيق الضريبي والذي خلق الحاجة على خدمات مدققي الحسابات، وكذلك فإن التوسع في ملكية السهم و السندات، وما استدعاه ذلك من إنشاء الأسواق المالية البورصات، وسع استعمال خدمات التدقيق و المدققين، الذي يستطيعون إظهار تقييم نتيجة أعمال الشركات و مراكزها المالية بحياد و استقلال. (Alvin, 2005 : 85)

التدقيق في القوانين اللبنانية: Auditing Lebanese Laws

وإن مهنة التدقيق في لبنان كباقي المهن ترعاها القوانين اللبنانية التي تخضع بدورها للتعديلات. في العام 1964، بدأت مهنة التدقيق باتخاذ شكلها القانوني في حين تأسست نقابة أصحاب مكاتب التدقيق في لبنان بمجهود شخصي يجمع بين الملتزمين بأخلاقيات المهنة والعارفين لأهميتها من العاملين في مجال التدقيق، الذين كانوا يعملون على التعريف بالمهنة ومحاولة بث أخلاقيات المهنة ورفع مستوى مزاولتها . وفي العام 1977، تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، وقد كان لبنان أحد الأعضاء المؤسسين للإتحاد الذي يصدر المعايير الدولية للتدقيق International Standards on Auditing . وفي العام 1994، صدر القانون 364 "قانون تنظيم مهنة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان" الذي ينظم كافة جوانب مهنة التدقيق بالإضافة إلى تنظيم عمل نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان LACPA . وبذلك تكون مهنة



التدقيق في لبنان قد تطورت من خلال مواكبتها اصدارات الإتحاد الدولي للمحاسبين والتزامها بمعايير التدقيق الدولية. (صبح، 2014: 16)

مفهوم جودة التدقيق:

حظي مفهوم جودة التدقيق باهتمام واسع من قبل الجمعيات المهنية والباحثين، ورغم ذلك لم يتبلور مفهوم بشكل واضح ومحدد سواء في المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية أو في الدراسات التي أجراها الباحثون، وقد أعلن كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، مكتب المحاسبة العام (GAO) في عام 1987 أن جودة التدقيق تعد قضية مهمة ومستمرة في المهنة نظراً لأهميتها لكافة أطراف سوق خدمات التدقيق Audit Services، عرفت الجودة على أنها مدى مطابقة المنتج مع المتطلبات، حيث يرى كروسبي (Crosby) أن هذه المتطلبات عبارة عن كل النشاطات والإجراءات المطلوبة لإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة التي تلبية توقعات الزبائن . (القاضي، 2008: 113)

إن جودة التدقيق تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، حيث أن اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمدقق، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنظمة. (الوردات، 2006: 28)

عناصر جودة التدقيق_ Audit Quality Elements:

تشمل جودة التدقيق السياسات والإجراءات التي ينبغي للمدقق ان يقوم بها سواء فيما يتعلق بشركات التدقيق بشكل عام أو بمكاتب التدقيق الخاصة، وذلك من اجل ضمان قيام مكاتب التدقيق بخدمة الأطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق. وتشمل عناصر جودة التدقيق على ما يلي:

- 1 - الاستقلالية والأمانة والموضوعية .
- 2 - ادارة الأفراد.
- 3 - قبول واستمرار علاقات الزبائن والعمليات المحددة.
- 4 - أداء عملية التدقيق .
- 5 - المتابعة أو المراقبة .
- 6 - الاستشارات. (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، 2006)

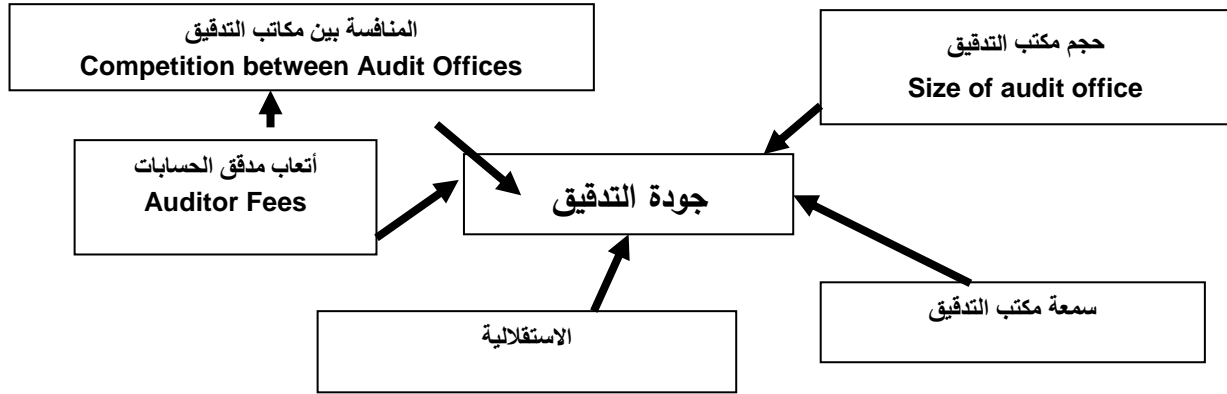
خصائص جودة التدقيق Audit quality characteristics:

- أنها غير ملموسة .
- عدم التجانس .
- صعوبة القياس .
- صعوبة المقارنة .
- سرية المهنة .



- اهتمام مدقق الحسابات Auditor's interest (Alvin, 2005 : 112)
- العوامل المؤثرة بقياس جودة التدقيق Factors Affecting Audit Quality Measurement :
 - 1 - حجم مكتب التدقيق.
 - 2 - سمعة مكتب التدقيق.
 - 3 - الاستقلالية. (الصبان، 2003: 75)
 - 4 - أتعاب مدقق الحسابات.
 - 5- المنافسة بين مكاتب التدقيق.

الرسم البياني رقم (1): العوامل المؤثرة على جودة التدقيق



وقد تختلف وجهات النظر حول جودة التدقيق بسبب المؤثرات Influences التي يراها كل طرف من منظوره Perspective الخاص . فالمستثمر Investor مثلاً يقيم جودة التدقيق حسب سمعة Reputation المدقق وتقريره وتوقعات Expectations التدقيق ونتائجه. أما لجنة التدقيق Audit Committee في الشركة التي تخضع بياناتها المالية للتدقيق فتقيم جودة التدقيق من خلال تقييم جودة التدقيق وعملية التدقيق نفسها، إضافة إلى كيفية تواصل Communication وتفاعل Interaction المدقق مع الأطراف ذات العلاقة. أما أهم المؤثرات من وجهة نظر IASB فهي عوامل السياق Context Factors كالحوكمة Governance والقوانين Laws، والمدخلات Inputs كمعايير التدقيق وسمات Attributes المدقق، والمخرجات كاتصالات المدقق وتقريره.



المعايير الدولية للتدقيق ذات العلاقة بالجودة:

أهمية معايير التدقيق :The Importance of Audit Standards

تتناول معايير التدقيق منهج التدقيق في مراحلها المختلفة منذ لحظة قبول التعيين مروراً بإجراءات:

1. التخطيط للعمل
2. الإشراف.
3. تقييم أنظمة الضبط الداخلي
4. اختبارات الضبط الداخلي.
5. الاختبارات الجوهرية
6. تدقيق الأحداث اللاحقة
7. تقييم نتائج التدقيق

ثم إصدار التقارير المتعلقة بالبيانات الحسابية، والتقارير الأخرى حيث ينطبق ولا سيما الملاحظات حول الضعف في إجراءات الضبط الداخلي وغيرها حسب متطلبات القوانين المرعية الإجراء. (القاضي، 2008: 106).

أساليب التحقق من رقابة الجودة:

هناك أسلوبان مهنيان للتحقق من رقابة الجودة وهما:

❖ **Partner review** : تدقيق الشريك

❖ **Peer review** : تدقيق النظير

تعتمد TQM على المفهوم أو المنهج القائم على:

أن العمل كفريق في مختلف مستويات المسؤولية في مكاتب التدقيق من أعلى الهرم إلى القاعدة هي سمة من السمات التي لا انفكاك فيها في مفهوم العمل بمهنة التدقيق والخدمات ذات العلاقات، ونستشهد بالعبارة التالية في مفهوم العمل كفريق:

✓ إذا أردت أن تسير بسرعة عليك أن تكون لوحده، إذا أردت أن تسير أبعد عليك أن تكون مع أحد. أي مع فريق متكامل العناصر التي سبق الإشارة إليها، لتحقيق الجودة الشاملة.

1- مفاهيم إدارة الجودة الشاملة

ان اختلاف مفاهيم ووجهات نظر الباحثين يعود لاختلاف مدارسهم الفكرية من جهة ولإختلاف توظيف واستخدام المصطلح من جهة أخرى وهنا يمكن تصنيف مفاهيم إدارة الجودة الشاملة إلى:

أولاً: إدارة الجودة الشاملة كنظام:

ثانياً: إدارة الجودة الشاملة كمدخل:



وهناك تعريف آخر بأنها مدخل لأداء الاعمال يحاول تعظيم الميزة التنافسية للمنظمة من خلال التحسينات المستمرة لجودة منتوجاتها وأفرادها و عمليتها وبيئتها" (هلال، 2008)
ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة كفسفة:

رابعاً: إدارة الجودة الشاملة كثقافة:

قدم بعض المهتمين مفهوم إدارة الجودة الشاملة كثقافة فعرفها Logothetis " بأنها ثقافة تنادي بالالتزام الكلي برضا وإقناع الزبون من خلال التحسين والابتكار المستمر في جميع العمل" (Logothetis N، 2007) فهي تعتبر ثقافة تنظيمية تتضمن تحديد كيفية أداء الاعمال، حيث تحتوي على مجموعة من القيم والسلوكيات والمعايير التي توضح للأفراد ما يفعلونه وكيف يفعلونه (تكنسون، 2008) ووضعها فاسو (Vasu) وستيورات (Stewart) و كارسن (Garson) "بثقافة منظمة محددة تماما تسعى إلى تفويض جميع أعضاء المنظمة لاجراء التحسين المستمر هو تحقيق رضا الزبون" (Vasu , M & Stewart , D & :235) (Garson 2008) وبشكل عام تركز إدارة الجودة الشاملة على إيجاد ثقافة المسؤولية الجماعية و المساواة والتميز، كما تركز على العمل الوقائي بدلا من الانشغال بمعالجة المشكلات وحلها بعد وقوعها (عابدين، 2007، 107) ووفقاً لهذا الاتجاه تقود إدارة الجودة الشاملة إلى عملية التحسين المستمر من خلال تغيير السلوك التنظيمي لجميع العاملين و الاداريين في أي منظمة. (خضرا، 2008)

خامساً : إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية شاملة: أشار بعض الكتاب إلى إدارة الجودة الشاملة هي عملية إستراتيجية تسعى المنظمات إلى تحقيقها على المدى البعيد، وفي هذا الإطار عرفها سبينلي (Spenny) بأنها "إستراتيجية تحسين الاعمال الرئيسية فهي تعد قضية الإدارة الرئيسية للمستقبل لأنها أساس الكفاءة والمنافسة (spenny,2005).

وأشار محمد بندقي إلى أنها الاستراتيجية التي تعتمد على تضافر جهود جميع الموظفين في المنظمة من إداريين وعاملين بهدف رفع المستوى الجودة (بندقي، 2007، 33) .

سادساً: إدارة الجودة الشاملة حسب مكوناتها: أن المقصود بها هو التركيز المباشر على تطبيق العاملين للأنشطة كما يمكنهم من توفير الجودة المطلوبة للزبون، ويساعد المديرون العاملين على تفهم العمليات التي يقومون بها وكيفية تحقيق التفاعل مع الآخرين من أجل تحقيق النجاح التام ويقصد بالجودة تحديد رضا الزبون (Dobbin, 13 & Fowler 2007 ، 85)

كما أوضح Stags "أن كلمة شاملة تعني إمكانية تطبيق الشيء على كل جوانب العمل من تحديد حاجات الزبون إلى تقويم رضاه وأن كلمة جودة تعني تلبية وتوقع الزبون أما الإدارة فأنها تعني تطوير القدرة المنظمة وإدامتها لتحسين الجودة بشكل سليم. ويرى الباحث وجود عناصر مشتركة ومتفاعلة بين هذه المفاهيم تتمثل في الآتي: (Stags, 2009,185)



- 1- مدخل و فلسفة إدارية جديدة لتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
 - 2- أداء العمل الصحيح بشكل صحيح (إتقان العمل).
 - 3- إدارة وتنمية الموارد البشرية.
 - 4- المشاركة وفريق العمل.
 - 5- تقليل العيوب و تخفيض التكاليف.
 - 6- إستخدام الاساليب و الادوات العملية.
 - 7- التحسين و التطوير المستمر.
- 2- التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة:**

تعود الاصول التاريخية لإدارة الجودة الشاملة إلى إبتكار عرف عند ظهوره في العشرينيات من القرن الماضي بمفهوم رقابة الجودة الاحصائية والذي جرى تطبيقه في الصناعات الامريكية المدنية والحربية أثناء الحرب العالمية الثانية. (ياسر، 2006)

إن الجودة بمفهومها العلمي المعاصر قد ارتبطت بالعالم الامريكي والترشيورات (Walter – Shewart) المولود في عام 1891 والذي قام بوضع الصيغة الاصلية لمفهوم رقابة الجودة الاحصائية إستناداً إلى نظرية إحصائية كان قد صاغها في عام 1921م العالم البريطاني (Ronald Fisher) (دراكر، 2008) قبل أن يصدر والتر شيورات كتابه المراقبة الاحصائية لجودة المنتجات الصناعية" في عام 1931 (حمود ، 2002 ، 201)

وهناك مساهمات عديدة من قبل عدد من العلماء والمفكرين في تحديد مفهوم الجودة و تطويره. وإجمالاً فقد مر مفهوم إدارة الجودة الشاملة بأربعة مراحل رئيسة" (التويجري ، 2008):

الفحص، ضبط الجودة إحصائياً، مرحلة تأكيد الجودة ، مرحلة إدارة الجودة الشاملة.

أولاً : مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من خبراء المحاسبة المجازين والمنتسبين الى نقابة خبراء المحاسبة في لبنان، والذين يمارسون المهنة بشكل منتظم، وذلك في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وعددهم الاجمالي 450 شخصاً.

ثانياً: عينة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من 115 شخصاً من خبراء المحاسبة المجازين والمنتسبين الى نقابة خبراء المحاسبة في لبنان، والذين يمارسون المهنة في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وهي ممثلة لمجتمع الدراسة كونها تمثل اكثر من 15% منه.

وقد اعتمد الباحث في الإطار التّطبيقي للدراسة على إستمارة الإستبانة كونها مصدراً مهماً للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة ، حيث جرى تصميمها وفقاً لما يخدم أهداف وفرضيات البحث.



وقد بلغ العدد الاجمالي للإستمارات الموزعة 115 إستمارة على العينات المبحوثة، حيث تم إسترداد 111 إستمارة، منها 108 استمارة صالحة للدراسة.

وقد احتوت الإستبانة في مقدمتها على رسالة مختصرة تشرح للمشارك الهدف المرجو منها، ثم اشتملت بعد ذلك على البيانات الديمغرافية، لتنتقل فيما بعد إلى بنود الإستبيان والتي هي عبارة عن 33 سؤالاً موجّهاً إلى الأطراف المشاركة.

- القسم الثاني وهو عبارة عن أربعة محاور كالتالي :

المحور الأول: ويتناول موضوعها إن مكاتب التدقيق في لبنان تملك الوعي الوافي والإدراك الكامل لأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة مخرجات التدقيق.

المحور الثاني: ويتناول مدى وجود تأثير إدارة الجودة الشاملة على تحقق جودة مخرجات التدقيق.

المحور الثالث: ويتطرق الى موضوع هل إن مكاتب التدقيق في لبنان ملتزمة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحقيق جودة المخرجات.

ويمكن وصف الاستبانة على الشكل التالي:

القسم الأول، ويتضمن البيانات الديمغرافية وهي:

الفئة العمرية وخياراته	30 سنة فأقل	بين 31 و 40 سنة	من 41 الى 50 سنة	أكثر من 50 سنة
النوع الاجتماعي وخياراته	ذكر	أنثى		
عدد سنوات الخبرة وخياراته	أقل من 5 سنوات	من 6 الى 10 سنوات	من 11 الى 15 سنة	أكثر من 15 سنة.

القسم الثاني ويتضمن الأسئلة التفصيلية المتعلقة بالفرضيات وعلاقتها بالدراسة، وقد قسم الباحث هذا القسم الى أربعة محاور تعالج أربع فرضيات.

وتم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (Likert-scale) في صياغة قوائم الاستبيان المعروضة على أفراد عينة الدراسة، ولغرض ضبط قيم الفئات (1,2,3,4,5) وتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبيان، لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (1) درجة أهمية الفئات

الدرجة	5	4	3	2	1
المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة.
تقدير درجة الأهمية	مهم جداً	مهم	متوسط	قليل الأهمية	عديم الأهمية

المصدر: من إعداد الباحث



وتم إختبار مدى إمكانية الإعتماد على الداتا والمعلومات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى إتساق وثبات المقياس المستخدم في جميع البيانات بإستخدام معامل رياضي هو إرتباط كرونباخ ألفا Cronbach–Alpha. ومعامل الفا هو عبارة عن أسلوب إحصائي يبيّن مدى الإتساق والثبات والترابط بين متغيرات الدراسة التي يستدل من خلالها على إمكانية الإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، بعد ذلك يتم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ويظهر الجدول رقم (2) عدد ونسبة إستمارات الإستهتبان الموزعة لعينة الدراسة، الإستمارات غير المستردة أو غير المقبولة والإستمارات الصالحة للدراسة الميدانية.

جدول رقم 2: توزيع قوائم الإستهتبان على أفراد عينة الدراسة:

النسبة %	العدد	البيان
100 %	115	الإستهتبان الموزعة
96.5%	111	الإستهتبان المستردة
2.6%	3	الإستهتبان غير المستردة
94%	108	الإستهتبان القابلة للتحليل

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثاً: تشخيص أفراد عينة الدراسة

بعد عملية جمع إستمارات الإستهتبان من عينة الدراسة، تمّت عملية إحصاء الإجابات بإستخدام برنامج (SPSS) ومن ثم تمّت على ضوءها عملية التحليل، وذلك للتوصل إلى نتيجة حول موضوع البحث: علماً أنه تم تصنيف عينة الدراسة البالغة 108 أشخاص (108 استمارة صالحة للتحليل) وفقاً لستة متغيرات تمثل البيانات الديمغرافية (الشخصية) للمجيب على الاستمارة وهي:

- الفئة العمرية، الجنس، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص، المؤهل المهني. كما يلي:

الجدول رقم 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

النسبة %	العدد	العمر (بالسنوات)
14.8	16	30 فأقل
32.4	35	من 31 حتى 40
39	42	من 41 حتى 50
14	15	أكثر من 50
100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



يتبين اذن مما ورد أعلاه أن أغلب العينة من الفئة العمرية التي تفوق 30 عاماً وهذا يعدّ ضرورياً لغنى البحث الذي يستمد من غنى المبحوثين.

الجدول رقم 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة %	العدد	النوع الاجتماعي
81.5	88	ذكر
18.5	20	أنثى
100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين اذن مما ورد أعلاه أن أغلب العينة من الذكور، ويعود هذا الفارق الى الطبيعة التي يعمل فيها الاقتصاد اللبناني.

الجدول رقم 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة %	العدد	الخبرة (بالسنوات)
14	15	أقل من 5
36	39	من 5 حتى 10
39.8	43	من 11 حتى 15
10.2	11	أكثر من 15
100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

إن تبيين مما ورد أعلاه أن أغلب العينة من أصحاب الخبرة التي تتجاوز 10 سنوات في العمل في مجال المحاسبة، وهو الشيء الضروري لبحثنا ولعمل العينة المبحوثة.

الجدول رقم 6: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
31.5	34	بكالوريوس
37	40	ماجستير
20.4	22	دكتوراه
11.1	12	غيره / مهني
100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



يتبين اذن مما ورد أعلاه أن أغلب العينة من حملة الماجستير والدكتوراه أي أكثر من النصف تقريباً، والباقي يتوزع بين حملة الاجازة (بكالوريوس) والمهني من جهة ثانية.

الجدول رقم 7: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
52	56	محاسبة
26	28	مالية ومصرفية
10.2	11	إدارة مالية
10.2	11	تمويل
2	2	نظم معلومات
100	108	Total المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

الجدول رقم 8: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
51	55	CPA
20.4	22	CA
16.7	18	CMA
12	13	CFA
100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

تحليل واختبار فرضيات الدراسة

يخصّص الباحث هذا الفصل لتبيان مدى ثبات وصدق الاستبانة والوسائل المستخدمة في البحث من أجل بيان الموثوقية التي تتمتع بها هذه الاستبانة وبالتالي النتائج المستخرجة منها والتي يمكن البناء عليها بشكل جدي في اثبات أو رفض الفرضيات التي قام البحث عليها، أي في معالجة موضوع الدراسة. لذا سنقوم بتحليل الصدق والثبات في الاستبانة قبل العمل على تحليل كل سؤال من الاسئلة التي يتكوّن منها القسم الثاني من الاستبانة، تحضيراً لاختبار الفرضيات واستخراج النتائج.



صدق وثبات الاستبانة

أولاً: إختبار الصدق

إنّ الصدق في الابحاث هو مدى ملاءمة الإستبانة ومناسبتها للفروض التي وضعت للدراسة وأهدافها، ومن أجل التأكد من ذلك تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي التخصص في مجالات البحث العلمي والمحاسبة واللغة العربية.

ثانياً: إختبار الثبات

إنّ الثبات في استبانة الدراسة يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنّ المقياس يعطي النتائج نفسها باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على المجتمع ذاته.

ولغرض التأكد من ثبات المقياس المستخدم تم إستخراج نتيجة معامل "ألفا كرونباخ" (*Cronbach's Alpha*) من خلال الولوج الى برنامج *SPSS* الاحصائي من أجل الوقوف على دقة إجابات أفراد عيّنة الدراسة. والثابت علمياً أنّ قيم معامل "ألفا كرونباخ" مقبولة إحصائياً عندما تكون هذه القيم مساوية أو أكبر من 0.6 (60%) وعلى وجه التحديد في البحوث الإدارية والمحاسبية والمالية، ويعتمد هذا المعامل على الاتساق الداخلي ويعطي فكرة واضحة عن اتساق الاسئلة مع بعضها البعض ومع كل الاسئلة بصفة عامة.

ويوضح الجدول التالي قيمة معامل ألفا كرونباخ على المستوى الإجمالي للمتغيرات:

الجدول رقم 9: معامل ألفا كرونباخ على المستوى الاجمالي للمتغيرات

عدد العناصر (الأسئلة) (Variables)	معامل الصدق استنادا لعوامل موحدة Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	معامل الثبات "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha
33	0.916	0.925

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

إنّ قراءة أرقام الجدول المبيّن أعلاه تبيّن أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.925 (أي 92.5%) على المستوى الاجمالي لأسئلة الاستبيان، وبالتالي تعطي دلالة ايجابية قوية بالموثوقية.

ثالثاً: تحليل واختبار الفرضيات

إستخدم الباحث بعض المؤشرات الإحصائية (الوصفية والتحليلية) من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ("*SPSS Statistical Packages for Social Sciences*").

التكرارات وتحليل الإجابات

استخدم الباحث معيار ليكارت الخماسي (*Likert*) في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة في قسميها الثاني والثالث، لتحصّر الإجابات المستخدمة (*ordinal*) كالتالي:



- الرقم (1) تعني: " موافق بشدة "
- الرقم (2) تعني: " موافق "
- الرقم (3) تعني: " محايد "
- الرقم (4) تعني : " غير موافق "
- الرقم (5) تعني : " غير موافق بشدة "

ويبين الجدول التالي المتوسط المتوقع والمستوى التابع له الخاص بمقياس ليكارت الخماسي:

جدول رقم (10): مقياس ليكارت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.6 إلى 3.39
غير موافق	من 3.4 إلى 4.19
غير موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

المصدر: التصميم من إعداد الباحث (المقياس عالمي).

ولمعرفة إجابات اتجاهات العينة لكل فقرة ولكل محور من محاور القسم الثاني، تم استخدام النسب المئوية والتكرار والوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج كما يلي:
المحور الأول: إن مكاتب التدقيق في لبنان تملك الإدراك الكامل لأهمية إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة مخرجات التدقيق.

الجدول رقم (11)

السؤال الأول: هل يدرك المدققون في ماهية إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة التدقيق؟

الخيارات	العدد	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	21	19.4	2.3	1.0
موافق	56	52		
محايد	18	16.7		
غير موافق	5	4.6		
غير موافق بشدة	8	7.4		
المجموع	108	100		

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)



يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الأول هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (12)

السؤال الثاني: هل يؤثر وجود دليل مكتوب لإدارة الجودة الشاملة على جودة عملية التدقيق؟

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.4	2.7	21.3	23	موافق بشدة
		33.3	36	موافق
		7.4	8	محايد
		23.1	25	غير موافق
		14.8	16	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثاني هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (13)

السؤال الثالث: هل تعتقد أن مكاتب التدقيق في لبنان تطبق منهج التدقيق القائم على إدارة الجودة الشاملة؟

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.2	2.5	29.6	32	موافق بشدة
		13.0	14	موافق
		35.2	38	محايد
		14.38	16	غير موافق
		7.4	8	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثالث هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (14)

السؤال الرابع: هل تعتقد أن تطبيق هذا المنهج يؤثر في جودة التقارير الصادرة عن هذه المكاتب ؟

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.8	9.3	10	موافق بشدة
		45.4	49	موافق
		9.3	10	محايد
		29.6	32	غير موافق
		6.5	7	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الرابع هي نحو الموافقة.

المحور الثاني: ويتناول مدى وجود تأثير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة على إستقلالية قسم التدقيق.

الجدول رقم (15)

السؤال الأول: يؤثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل ملموس على الأداء المهني للمدقق.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.4	2.6	38.8	42	موافق بشدة
		42.6	46	موافق
		6.5	7	محايد
		4.6	5	غير موافق
		7.4	8	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الأول هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (16)

السؤال الثاني: يؤثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية وعلى إمكانية تعرض رصيد حساب معيناً ونوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.5	2.3	58.3	63	موافق بشدة
		33.3	36	موافق
		3.7	4	محايد
		2.8	3	غير موافق
		1.8	2	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثاني هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (17)

السؤال الثالث: يؤدي تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى إصدار رأي ملائم على البيانات المالية محل التدقيق على الرغم من وجود خطأ جوهري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.4	2.8	46.3	50	موافق بشدة
		36.1	39	موافق
		7.4	8	محايد
		10.2	11	غير موافق
		-	-	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثالث هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (18)

السؤال الرابع: عدم استقلال المدقق الناتج عن المنافسة لإجتذاب الزبائن، المنافسة على الأتعاب، وزيادة الضغط على موازنة الوقت في التدقيق واختصار برامج التدقيق، يؤدي إلى اتهامه بالإهمال وعدم العناية والتقصير

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.7	24	26	موافق بشدة
		46.3	50	موافق
		12.9	14	محايد
		7.4	8	غير موافق
		9.3	10	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الرابع هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (19)

السؤال الخامس: تأثيرات الإدارة وضغوطها ، وتأثير مصالحها لشخصية الإقتصادية والمالية في المؤسسة التي يدقق حساباتها تؤدي إلى تقييد رأي المدقق -عدم استقلال المدقق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.5	34.25	37	موافق بشدة
		48.1	52	موافق
		7.4	8	محايد
		1.8	2	غير موافق
		8.3	9	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الخامس هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (20)

السؤال السادس: قيام الشركة بإحلال وتغيير المدقق الذي يهدد بعدم التعاون مع العميل في إصدار تقرير التدقيق أو الذي يهدد بالإفصاح عن الشركة في التقرير يؤدي إلى تراجع الجودة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.2	2.3	36	39	موافق بشدة
		46.3	50	موافق
		11	12	محايد
		3.7	4	غير موافق
		2.7	3	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال السادس هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (21)

السؤال السابع: الغش عبر تضليل المستخدمين تحت الغطاء المهني والنية في ارتكاب الأخطاء المتعمدة يؤدي إلى التأثير سلباً في مصالح العميل وعدم تحقيق الشركة لأهدافها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.4	51	55	موافق بشدة
		27.8	30	موافق
		10.2	11	محايد
		2.8	3	غير موافق
		3.7	4	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال السابع هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (22)

السؤال الثامن: كثيراً ما يقود العسر المالي إلى الإفلاس أو التصفية، ويترتب على ذلك تزايد احتمالات تعرض المدقق للمساءلة القضائية ، مما يؤثر سلباً ومباشرة على جودة أعمال التدقيق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.6	26	28	موافق بشدة
		60	65	موافق
		4.6	5	محايد
		5.5	6	غير موافق
		3.7	4	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثامن هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (23)

السؤال التاسع: مقاضاة المدقق وما يرافقها من مخاطر المنازعات القضائية ومخاطر الجزاءات التأديبية التي توقعها الجهات المهنية تلحق الخسارة والأضرار بالشهرة المهنية لمكتب التدقيق وتؤثر سلباً على تقييم المدقق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.6	15.7	17	موافق بشدة
		31.5	34	موافق
		33.3	36	محايد
		13	14	غير موافق
		6.5	7	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال التاسع هي نحو الموافقة.

المحور الثالث: يتناول هل إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تقليص مخاطر التدقيق وبالتالي تحقيق الجودة.



الجدول رقم (24)

السؤال الأول: هل تطبيق إدارة الجودة الشاملة يخفف من مخاطر التدقيق.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.4	2.6	39	42	موافق بشدة
		42.5	46	موافق
		5.5	6	محايد
		5.5	6	غير موافق
		7.4	8	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الأول هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (25)

السؤال الثاني: إدارة الجودة الشاملة غير مستقلة عن نتائج التدقيق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.5	38	41	موافق بشدة
		40.7	44	موافق
		8.3	9	محايد
		4.6	5	غير موافق
		8.3	9	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثاني هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (26)

السؤال الثالث: إن مكاتب التدقيق في لبنان ملتزمة بالتأكد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.8	26	28	موافق بشدة
		51	55	موافق
		12	13	محايد
		8.3	9	غير موافق
		2.7	3	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثالث هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (27)

السؤال الرابع: إن مكاتب التدقيق في لبنان ملتزمة بقواعد السلوك المهني وخاصة الإستقلالية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.9	35	38	موافق بشدة
		52.8	57	موافق
		5.5	6	محايد
		6.4	7	غير موافق
				غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الرابع هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (28)

السؤال الخامس: إن مكاتب التدقيق في لبنان ملتزمة بفحص جودة هيكل الرقابة الداخلية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.2	26	28	موافق بشدة
		46.3	50	موافق
		11.1	12	محايد
		10.2	11	غير موافق
		6.5	7	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الخامس هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (29)

السؤال السادس: قيام أحد الشركاء بفحص وتدقيق كل خطوات مهمة التدقيق التي قام بها زميل له في المكتب نفسه -مراجعة الشريك

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.4	2.8	37	40	موافق بشدة
		44.4	48	موافق
		7.4	8	محايد
		4.6	5	غير موافق
		6.4	7	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال السادس هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (30)

السؤال السابع: قيام مكتب تدقيق أو مدقق فرد مع فريق تدقيق بتدقيق المهام لدى مكتب زميل له ويتم ذلك من خلال تدقيق السياسات العامة وتحديد مدى الإلتزام بالمعايير المهنية التي ترعى شؤون المدققين في البلد - مراجعة النظير

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.0	49	53	موافق بشدة
		32.4	35	موافق
		1	1	محايد
		4.6	5	غير موافق
		13	14	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال السابع هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (31)

السؤال الثامن: تطبيق مفهوم إدارة النوعية (الجودة) الشاملة في مكاتب التدقيق - TQM

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.1	2.0	37	41	موافق بشدة
		39.8	43	موافق
		11.1	12	محايد
		3.8	9	غير موافق
		2.7	3	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الثامن هي نحو الموافقة.

السؤال التاسع: توفير الإرشادات الخاصة بالسياسات والإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات الإلتزام بها للتقيد بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة التدقيق ومناقشة المسائل المهمة كافة مع مدير التدقيق.



الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.5	2.3	34	37	موافق بشدة
		37	40	موافق
		14.8	16	محايد
		6.5	7	غير موافق
		7.4	8	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال التاسع هي نحو الموافقة.

الجدول رقم (33)

السؤال العاشر: يتم إشراك فريق التدقيق في المراحل المتعلقة بإعادة برمجة نظام رقابة الجودة كافة وبما يتلائم مع طبيعة الأعمال المنجزة من قبله

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.3	2.9	19.4	21	موافق بشدة
		46.3	50	موافق
		23.1	25	محايد
		7.4	8	غير موافق
		3.7	4	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال العاشر هي نحو الموافقة.



الجدول رقم (34)

السؤال الحادي عشر: يتم الإشراف على عملية تحديث برنامج التدقيق بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في مستويات الجودة عند تنفيذ العمل من سنة لأخرى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة %	العدد	الخيارات
1.2	2.6	27.7	30	موافق بشدة
		53.7	58	موافق
		9.25	10	محايد
		5.5	6	غير موافق
		3.7	4	غير موافق بشدة
		100	108	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتضح أن إتجاه إجابات السؤال الحادي عشر هي نحو الموافقة.

ثانياً: إختبار الفرضيات

سيقوم الباحث بعرض وتحليل إختبار كل فرضية من الفرضيات التي مثلت الاجابات الاولية على الاشكاليات المطروحة في بداية هذا البحث.

وذلك باستخدام إختبار عالمي هو "إختبار العينة الواحدة" أو *One-Sample T Test* وهو الإختبار الأساسي الذي يستخدم عن وجود عينة واحدة أي بيانات عددية من عينة واحدة، وتوجد عادةً فرضيتان أساسيتان تستخدم مع إختبار (t) ومع أي إختبار احصائي هما فرضية العدم H_0 والفرضية البديلة H_1 . بالإضافة الى "إختبار تحليل التباين" (*ANOVA analysis of variance*) وهو مجموعة من النماذج الإحصائية (*statistical model*) مع اجراءات مرافقة لهذه النماذج تمكّن من مقارنة المتوسطات لمجتمعات إحصائية مختلفة عن طريق تقسيم التباين *variance* الكلي الملاحظ بينهم إلى أجزاء مختلفة. وتستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- إن مكاتب التدقيق في لبنان تملك الإدراك الكامل لأهمية إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة مخرجات التدقيق.
 - 2- يوجد تأثير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحقيق جودة مهنة التدقيق.
 - 3- إن مكاتب التدقيق في لبنان ملتزمة بتطبيق معايير رقابة الجودة.
- وبناءً على ذلك، سنقوم بدراسة وإختبار كل فرضية على حدة، وصولاً لاثباتها أو رفضها وفق التالي:



الفرضية الأولى:

إن مكاتب التدقيق في لبنان تدرك أهمية إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة مخرجات التدقيق.
H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أهمية إدارة الجودة الشاملة وبين جودة مخرجات التدقيق".
H0: "لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أهمية إدارة الجودة الشاملة وبين جودة مخرجات التدقيق".

ولأن هذه الفرضية ترتبط بالمحور الأول من القسم الثاني، أي بأسئلته الأربعة، لا بدّ من القيام بتحليل اختبار العينة الواحدة كالتالي:

One-Sample Statistics الجدول رقم (35) المتوسط والانحراف لجميع الاسئلة

الفرضية	N الاجمالي	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	Std. Error Mean
الأولى/محور أول	108	2.6042	0.60191	0.05792

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

One-Sample Test الجدول رقم (36) نتائج إختبار العينة الواحدة

الفرضية	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
فرضية 1 H1	6.83 4	107	0.000	0.5107	0.2810

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

جدول رقم (37) دلالات معادلة الانحدار البسيط لأهمية إدارة الجودة الشاملة على مخرجات التدقيق

المتغير التابع (جودة مخرجات التدقيق)					
المتغير المستقل (أهمية إدارة الجودة الشاملة)					
دلالات التنبؤ	معامل الارتباط R	معامل لتحديد R2	قيمة t للاضافة	قيمة F	المعنوية (Sig)
الانحدار البسيط	0.885	0.7836	6.834	11.839	0.000
ن = 108					مستوى المعنوية 0.005



المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتبين من خلال الجداول أعلاه:

1. إن قيمة F المحسوبة تساوي 11.839 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 8.958 وهي قيمة كبيرة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية.
2. H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أهمية إدارة الجودة الشاملة وبين جودة مخرجات التدقيق". إذ أسفرت نتيجة التحليل الوصفي للفرض عن وجود علاقة ارتباطية (R) مقدارها (0.885). وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية بنسبة (88.5%).
3. وجود تأثير للمتغير المستقل (أهمية إدارة الجودة الشاملة) على المتغير التابع (جودة مخرجات التدقيق)، إذ بلغت القيمة المعنوية للتأثير (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 5 %، كما تؤكد نتائج تحليل الانحدار أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) (Sig=0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت صحة الفرض.

القرار: يمكن الحكم بشكل جزئي بقبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفري، ومن ثم القول إن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق الجودة في مخرجات التدقيق.

وهذا يعني أنه يجب رفض الفرضية H0 وقبول الفرضية H1 ، وبالتالي نستنتج:

" إن مكاتب التدقيق في لبنان تدرك أهمية إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بجودة مخرجات التدقيق".

الفرضية الثانية: وتتناول مدى وجود تأثير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحقيق إستقلالية قسم التدقيق.

H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم التدقيق".
H0: "لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم التدقيق".

ولأن هذه الفرضية ترتبط بالمحور الثاني من القسم الثاني، أي بأسئلته التسعة، لا بدّ من القيام بتحليل اختبار العينة الواحدة كالتالي:

الجدول رقم (38) المتوسط والانحراف لجميع الاسئلة One-Sample Statistics

الفرضية	N الاجمالي	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	Std. Error Mean
الثانية/محور ثاني	108	2.6204	0.54711	0.05265

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)



الجدول رقم (39) نتائج إختبار العينة الواحدة One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
فرضية 2 H2	7.211	107	0.000	-0.3796	0.4840	0.2753

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

جدول رقم (40)

دلالات معادلة الانحدار البسيط لأهمية إدارة الجودة الشاملة على مخرجات التدقيق

المتغير التابع (إستقلالية قسم التدقيق)					
المتغير المستقل (أهمية إدارة الجودة الشاملة)					
دلالات التنبؤ	معامل الارتباط R	معامل لتحديد R2	قيمة t للاضافة	قيمة F	المعنوية (Sig)
الانحدار البسيط	0.85	0.7225	7.211	32.1	0.000
مستوى المعنوية 0.005					ن = 108

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتبين من خلال الجداول أعلاه:

1. إن قيمة F المحسوبة تساوي 32.1 وهي أكبر من قيمة F الجدولية وهي قيمة كبيرة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية.
2. H1: يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أهمية إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم التدقيق. إذ أسفرت نتيجة التحليل الوصفي للفرض عن وجود علاقة ارتباطية (R) مقدارها (0.85). وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية بنسبة (85%).
3. وجود تأثير للمتغير المستقل (أهمية إدارة الجودة الشاملة) على المتغير التابع (إستقلالية قسم التدقيق)، إذ بلغت القيمة المعنوية للتأثير (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 5 %، كما تؤكد نتائج تحليل الانحدار أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) (Sig=0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت صحة الفرض.



القرار: يمكن الحكم بشكل جزئي بقبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفري، ومن ثم القول إن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق إستقلالية قسم التدقيق.

وهذا يعني أنه يجب رفض الفرضية H0 وقبول الفرضية H1 ، وبالتالي نستنتج:

"يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين إستقلالية قسم التدقيق".

الفرضية الثالثة: هل تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تقليص مخاطر التدقيق وبالتالي تحقيق الجودة.

H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر التدقيق".

H0: "لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر التدقيق".

ولأن هذه الفرضية ترتبط بالمحور الثالث من القسم الثاني، أي بأسئلته 11، لابد من القيام بتحليل اختبار العينة الواحدة كالتالي:

الجدول رقم (41) المتوسط والانحراف لجميع الاسئلة One-Sample Statistics

الفرضية	N الاجمالي	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	Std. Error Mean
الثالثة/محور ثالث	108	2.7377	0.74442	0.07163

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

الجدول رقم (42) نتائج إختبار العينة الواحدة One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
فرضية 3 H3	5. 410	107	0.000	0.32660	0.4463	0.2069

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)



جدول رقم (43)

دلالات معادلة الانحدار البسيط لأهمية إدارة الجودة الشاملة على مخرجات التدقيق

المتغير التابع (تقليص مخاطر التدقيق)					
المتغير المستقل (تطبيق إدارة الجودة الشاملة)					
دلالات التنبؤ	معامل الارتباط R	معامل لتحديد R2	قيمة t للاضافة	قيمة F	المعنوية (Sig)
الانحدار البسيط	0.79	0.6224	5.410	68.45	0.000
مستوى المعنوية 0.005					ن = 108

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد إلى برنامج (spss)

يتبين من خلال الجداول أعلاه:

1. إن قيمة F المحسوبة تساوي 68.45 وهي أكبر من قيمة F الجدولية وهي قيمة كبيرة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية.
2. H1: "يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أهمية إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر التدقيق". إذ أسفرت نتيجة التحليل الوصفي للفرض عن وجود علاقة ارتباطية (R) مقدارها (0.79). وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية بنسبة (79%).
3. وجود تأثير للمتغير المستقل (إدارة الجودة الشاملة) على المتغير التابع (مخاطر التدقيق)، إذ بلغت القيمة المعنوية للتأثير (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 5%، كما تؤكد نتائج تحليل الانحدار أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) (Sig=0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت صحة الفرض.

القرار: يمكن الحكم بشكل جزئي بقبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفري، ومن ثم القول إن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تقليص مخاطر التدقيق.

وهذا يعني أنه يجب رفض الفرضية H0 وقبول الفرضية H1 ، وبالتالي نستنتج:

" يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبين تقليص مخاطر التدقيق".



النتائج

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في القسم النظري توصلت النتائج إلى أنه :

1. لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين لمفهوم جودة التدقيق، وذلك لأن خدمات التدقيق التي تقدم للزبائن تختلف عن السلع المادية المقدمة للزبائن، وأن مفهوم جودة التدقيق هو أشمل وأوسع من مفهوم استقلالية المدقق، حيث أن مدقق الحسابات يمكن أن يكون مستقلاً ذاتياً وخارجياً إلا أن أداءه ليس بالجودة المطلوبة، وأن جودة التدقيق ربما تتحقق عندما تتوافر شرطان هما:

أ - التزام مدقق الحسابات بكل من معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها، وآداب وقواعد السلوك المهني، ومعايير الرقابة على جودة التدقيق، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في البيانات المالية .

ب - أن تلبية عملية التدقيق احتياجات ورغبات مستخدمي البيانات المالية.

2. بيان تأثير مخاطر الأعمال على تحقق جودة مهنة التدقيق عبر تناول خمس متغيرات أساسية وتأثير كل منها على حدة وهم الغش، عدم استقلال المدقق، العسر المالي، تغيير المدقق ونصل إلى أهم متغير والذي يؤثر بشكل كبير على جودة التدقيق وهو مقاضاة المدقق. ونتجت الدراسات إلى أن هنالك تأثير لمخاطر الأعمال على تحقق جودة مهنة التدقيق ووجود علاقة عكسية بين مخاطر الأعمال وجودة التدقيق حيث أنه كلما كانت مخاطر الأعمال مرتفعة كان مستوى جودة التدقيق متدني، وبالتالي وجود تأثير سلبي لمخاطر الأعمال على جودة التدقيق فقد أظهرت الدراسات أن مخاطر الأعمال تؤدي إلى انخفاض جودة التدقيق.

التوصيات

بعد استعراض نتائج الجانب النظري والميداني، توصل الباحث إلى جملة من التوصيات شكّلت إطاراً لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتدقيق مما يشكّل مدخلاً حقيقياً لتحقيق الجودة في التدقيق.

1. العمل على اتباع وتنفيذ خطط للعمل، وتطبيق برامج رقابية في مكاتب التدقيق، ترفع من جودة أعمال التدقيق، ومنها: خطة العمل، وبرنامج الرقابة النوعية، مراجعة الشريك ومراجعة النظير.
2. يجب تجنب العلاقات والمواقف التي تؤثر على القرارات المهنية وعلى استقلال المدقق وتقييد رأيه وكذلك التحرر من ضغوطات الإدارة والكشف عن الأخطاء والغش في البيانات المالية التي تُعتبر جسر الثقة لمستخدمي البيانات المالية .
3. حتّى مكاتب التدقيق على الأخذ بالضوابط والإجراءات القانونية والمهنية الكفيلة بانتقاء موظفي التدقيق عند التعيين من أجل أداء عملية التدقيق بمهنية وكفاءة وخبرة عالية من أجل عدم الوقوع بأخطاء جوهرية ممكن أن تؤدي للمقاضاة والجزاءات أم تشويه سمعة المكتب.



4. حث مكاتب التدقيق على أهمية الإشراف على عملية تحديث برنامج التدقيق بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في مستويات المخاطر عند تنفيذ العمل من سنة لأخرى.
5. ضرورة تطبيق التدقيق المستند إلى مخاطر الأعمال باعتباره أحد أساليب التدقيق الحديثة عن طريق التخطيط لعملية التدقيق للوقوف على مواطن مخاطر الأعمال والتركيز عليها وتخفيضها وترك أساليب التدقيق التقليدية التي تلتفت فقط إلى مخاطر التدقيق دون مخاطر الأعمال أي توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق المشار إليها بوجود انحراف في البيانات المالية إلى مخاطر الأعمال التي تجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها أيضاً.
6. إدخال مادة المحاسبة والتدقيق في مناهج التعليم لاختصاص الحقوق وخاصة معهد القضاء نظراً للارتباط الوثيق بين مخاطر الأعمال وبين تعرض المدقق أو مكتب التدقيق لمخاطر المنازعات القضائية ومخاطر الجزاءات القانونية والأحكام القضائية.



لائحة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. صبح، داوود يوسف، صبح، بسام داوود، تدقيق البيانات المالية- مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ج2، صادر للنشر، بيروت، لبنان 2014.
2. الصباغ، أحمد عبد المولى والسيد أحمد، كامل وعبد الرحمن، عادل، (2006) أساسيات المراجعة ومعاييرها، دار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، .
3. جمعة، أحمد حلمي، (2009)، المدخل إلى التدقيق الحديث ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .
4. التميمي، هادي عباس، (2004) ((مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية))، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .
5. عبد الرزاق، عثمان محمد، (1999) أصول التدقيق والرقابة الداخلية، ط2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق .
6. القاضي، حسين، (2008). المراجعة الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.
7. الوردات، خلف عبد الله، (2006). المراجعة الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن .
8. الصبان، محمد سمير، (2003) ((نظرية المراجعة والية التطبيق))، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
9. جوزيف جابلونسكي، ادارة الجودة الشاملة، ترجمة عبد الفتاح السيد النعماني، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.
10. لويد وكرافورد ماسون دوبينز، (2006) ادارة الجودة، ترجمة حسن عبد الواحد ، ط 1 ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة.
11. عمر بشير خضرا، (2008) ادارة الجودة الشاملة في المعارف ، مجلة البنوك ، العدد الرابع ، عمان، الاردن.
12. محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات ادارة الجودة الشاملة في التدريس، مركز تطوير الاداء و التنمية للإدارة ، القاهرة.
13. فيليب اتكنسون ، ادارة الجودة الشاملة : التغيير الثقافي ، الاساسي لادارة الجودة الشاملة الناجحة ، ترجمة عبد الرحمن السيد: Vasu , M & Stewart , D & Garson 2008 – organizational Behavior and public management , 3rd ed .A.S. Marcel pecker U.
14. محمد عبد القادر عابدين، (2007) معوقات تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم 4، .



15. محمد رياض بندقي،(2007)إتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لدى شركات تصنيع المواد

الغذائية في منطقة عمان ،مجلة دراسات،العدد الثاني،الأردن.

16. بيتر دراكر،(2008). الإدارة للمستقبل: التسعينات و ما بعدها، ترجمة صليب بطرس، ط1، الدار

الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،

17. حمود، خضير كاظم،(2002) ادارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،.

18. هिला التويجري،(2008) ادارة الجودة الشاملة في التعليم، مؤتمر التعليم العالي في العالم الاسلامي،

تحديات وآفاق، كوالالامبور، ماليزيا.

الرسائل الجامعية:

1. توفيق سريع علي ياسر،(2006) تكامل ادارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الاداء، رسالة

دكتورا منشورة، كلية الاقتصاد، دمشق.

2. حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، ((العوامل المؤثرة في جودة التدقيق : نموذج مقترح لتضييق فجوة

التوقعات بين المدققين والمستثمرين في سوق العراق لأوراق المالية))، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008 .

ثانياً: المراجع الإنكليزي

1- Abdel-Khalik, R., and Solomoon, I., (2003), “**Research opportunities in Auditing, The Second Decade**”, American Accounting Association.

2- Alvin, Joseph. 2005 “**Auditing An Integrated Approach** “, prenting Hall, New Jersey

3- Kell, Walter, G. “**Modern Auditing** “, the Accounting Review, 2004.

4- Mario Christodoulou (2011-03-30). **U.K. Auditor’s Criticized on Bank**, Wall Street Journal.

5- Logothetis N,2007 ،**Management For Total Quality from Deming to Taguchi** ،1st ed Prentice – Hall of India ،New Delhi.

6- Spenly,2005 ،**Total Quality manage men The Key To Business Improvement** ،2nd/ ed Chapman and Hall ،London.

7- Dobbin ،13 & Fowler،20097 **Management a Total quality perspective** ، South Western ،U.S.A.

8- Stags ،P,2009 ،**Strategic Planning as Total Quality Management Critical Success Factor** ،journal of organization Leader s hip.